دور الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق التنمية

The role of multinationals in achieving development

بلمديوني محمد [1]، بوقرط ربيعة [2]

[1] كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الشلف، r.boukortt@univ-chlef.dz

[2]كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الشلف، m.belmedioni@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 06 / 05 /2020 تاريخ القبول: 2020/11/23 تاريخ النشر: 2022/03/31

ملخص:

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أهم مظاهر العولمة و النظام الاقتصادي الجديد، نظرا لضخامة قوتها الاقتصادية و إتساع نفوذها الجغرافي، بالاضافة إلى قدرتها بتحكم بسياسيات الدول و فرض سيطرتها عليها خصوصا الدول النامية المضيفة لها، لذلك ستنصب هذه الدراسة حول تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية في ظل العولمة الاقتصادية .

وقد توصلنا إلى ضرورة أن تقوم الدولة المضيفة بإبرام اتفاقيات مع هذه الشركات لتحقيق أفضل الشروط التعاقدية، و كذا إنشاء هيئات حكومية تقوم بالرقابة على أعمال هذه الشركات المتعددة الجنسيات ورصد نشاطاتها، و وضع حدود قصوى لنصيب هذه الشركات من رأس المال و كذا الأرباح المحولة للخارج، احتفاظ الدولة المضيفة بحقها الكامل بالاكتتاب عند التوسع أو زيادة رأس المال مع اشتراط عدم تجاوز نصيب هذه الشركات نسبة 49 %.

الكلمات المفتاحية : الشركات المتعددة الجنسيات ، التنمية ، الدولة المضيفة ، العولمة الاقتصادية .

Abstract:

Multinationals are considered one of the most important aspects of globalization and the new economic system, given the magnitude of their economic strength and the widening of their

geographical influence, in addition to their ability to control the policies of countries and impose their control over them, especially the developing countries hosting them, so this study will focus on the impact of multinationals on development in Shadow of economic globalization.

And we have come to the need for the host country to conclude agreements with these companies to achieve the best contractual terms, as well as establish government bodies to oversee the actions of these multinational companies and monitor their activities, and set maximum limits for the share of these companies in the capital as well as profits transferred abroad , The host country retains its full right to subscribe for expansion or capital increase, provided that the share of these companies does not exceed 49%.

Key words: Multinationals, Development, Host Country, Economic Globalization.

1- **المؤلف المرسل:** بلمديوني محمد، الإيميل: **m.belmedioni@univ-chlef.dz**

مقدمة :

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أهم الظواهر القانونية و الاقتصادية والسياسية، في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي شغلت الرأي العالمي، حيث تسيطر هذه الشركات سيطرة كاملة على التجارة الدولية إذ تعتبر محركا للاقتصاد العالمي، ولهذه الشركات تأثير على السياسات الدول و خاصة الدول النامية وذلك نظرا لهيمنتها الاقتصادية و لقوة نفوذها السياسي، وتتنوع هذه الشركات المتعددة الجنسيات بحسب استقلالية الشركات الوليدة عن الشركة الأم إلى شركة بتركيز مركزي و شركة بتركيز متعدد و شركة بتركيز جغرافي،

على أنه تشوب هذه الانماط جوانب من الضعف حيث أن النمط المركزي وحيد الجنسية لا تتوفر لديه القدرة على التكيف مع متطلبات البيئة في الدول المضيفة، و بمعنى أخر فإن الشركة المتعددة الجنسية تحاول بالدرجة الاولى فرض معاييرها الثقافية و الاقتصادية و السلوكية المعمول بها في الدولة المضيفة، دون النظر إلى الفرق و التباين في متغيرات البيئة و ظروفها بين الدولتين، أما نقطة الضعف الرئيسية في النمط الثاني (النمط اللامركزي) فيتمثل في صعوبة الرقابة الشاملة على الفروع سواء كانت رقابة على الانجاز أو الممارسات الإدارية في كل فرع،[1] وتكون الشركة متعددة الجنسيات خاصة أو عامة أو مختلطة ، كما تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بوحدة هيكلها القانوني ، و كذا ضخامة حجمها،[2] كما تتمتع بإمتداد نشاط مجموعة شركاتها في مناطق جغرافية متعددة و تفوقها التكنولوجي و إحتكارها لتكنولوجيا و تعدد أنشطتها ، و إقامة التحالفات الاستراتيجية التي تزيد من قوتها الاقتصادية و يوسع من نفوذها الجغرافي.

لذلك نرى ضرورة البحث في موضوع تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية في ظل العولمة الاقتصادية، ومتابعة الدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في التنمية سواء للدولة الأصل أو للدولة المضيفة وذلك من حيث أثارها السلبية و الأيجابية لكلا الدولتين، مع بحث كذلك التأثير البارز التي استطاعت هذه الشركات الوصول إليه في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد و العولمة الاقتصادية، محاولين إعطاء بعض التوصيات التي قد تحد من الهيمنة الإقصادية و السياسية خصوصا على الدول المضيفة التي في الغالب تكون من الدول النامية.

إن هذا الموضوع يثير الإشكالية التالية : ما هو الدور الذي تلعبه هذه الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق عملية التنمية ؟ و ما هي تأثيرات الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة الاقتصادية ؟ تتفرع عن هذه

الاشكالية إشكاليات أخرى وهي : ما المقصود بالشركات المتعددة الجنسيات ؟ و ما هي طبيعتها القانونية ؟

للإحاطة بهذا الموضوع انتهجنا المنهج العلمي التحليلي الوصفي، وذلك من خلال تحليل الصفات المميزة لهذه الشركات، و حصر النتائج التي ترتبها هذه الشركات المتعددة الجنسيات على عملية التنمية في الدول، سواء دولة الأصل أو الدول المضيفة لهذه الشركات، وكذا تأثير هذه الشركات المتعددة الجنسيات على الإقتصاد العالمي الجديد في ظل العولمة الإقتصادية، واعتمدنا على بعض المراجع العلمية المتصلة بالموضوع.

نتناول هذا البحث وفق الخطة التالية :

1. مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

1.1.تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

2.1.الطبيعة القانونية للشركات المتعددة الجنسيات

2 . دور الشركات المتعددة الجنسيات في التنمية والعولمة الإقتصادية

1.2.دور الشركات المتعددة الجنسيات في التنمية

2.2 . تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة الإقتصادية

1. مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات :

يعد مصطلح الشركة المتعددة الجنسيات من المصطلحات الحديثة التي سادت في الفكر القانوني و الاقتصادي و السياسي، و إن كان هذا المصطلح هو السائد إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق عليه، إذ يستعمل رجال القانون و الاقتصاد اصطلاحات أخرى تشير إلى الظاهرة نفسها كشركات الدولية SOCIETES INTERNATIONAL مثلا،و الشركات عبر الدولية SOCIETES TRANSNATIONAL،و الشركات فوق الدولية SOCIETES SUPRANATIONAL، و الشركات عابرة الحدود الوطنية أو عابرة القومية، إلا أننا سنعتمد المصطلح الشركات المتعددة الجنسيات الذي اعتمدته الأمم المتحدة و هو الأكثر استعمالا.

إن بيان مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات يقتضي التعرض إلى تعريف هذه الشركات وبيان طبيعتها القانونية .

1.1.تعريف الشركات المتعددة الجنسيات :

شهد تعريف الشركات المتعددة الجنسيات عدة تعاريف من قبل العديد من الاقتصاديين، فمنهم من يعرف الشركة متعددة الجنسية بأنها :"كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات و أصول - مصانع، مناجم،مكاتب و استشارات و ما شابهها في دولتين أو أكثر، ويمتد نشاط هذه الشركات في كافة مفاصل الحياة الاقتصادية في المجال الصناعي و التجاري و المالي"[3].

إذ يعتبر البعض من الفقه أن الشركات المتعددة الجنسيات هي تلك الشركات التي تملك على الأقل وحدة إنتاج بدولة أجنبية أخرى، حيث أن الشركات من الممكن أن يكون لها ممثلين تجارين بالخارج، و لكن لن تكون من الشركات المتعددة الجنسيات إلا إذا كانت تنتج كل أو الجزء من إنتاجها خارج دولتها الأصل عن طريق شركات تابعة لها.[4]

كما تعرف على انها:" تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى عدة دول و تحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي و الخدمي، خارج دولتها الأصلية و ذلك من خلال استراتيجية عالمية موحدة و تتسم باستخدامها لأحدث المنجزات التكنولوجية، و تدار بصورة مركزية في موطنها الأصلي[5]."

وعرفها الدكتور عماد الشربيني بأنها :"عبارة عن مجموعة من الوحدات الفرعية المنتشرة في مناطق جغرافية متعددة يربطها بالمركز الأصلي علاقات قانونية، و تخضع لاستراتيجية اقتصادية تتولى الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة[6]."

وهنالك من يعرفها بأنها : " المؤسسات أو الشركات التي تملك أو تدير فروع وحدات داخل العديد من الدول، و هذه الوحدات مرتبطة ماليا و قانونيا بالشركة الأم[7] "، أو أنها مشروعات ضخمة تتكون من شركات وليدة les filia تزاول نشاطها في دول متعددة، و تتمتع كل منها بالاستقلال القانوني عن

الأخرى، ولكنها تخضع في ممارستها لنشاطها لسيطرة و هيمنة شركة الأم parent company تتولى ممارسة الرقابة عليها لتحقيق استراتيجية واحدة [8].

ويرى هود hood و يونغ young أن الشركة متعددة الجنسيات هي تلك الشركة التي تملك و تدير مشاريع، و يعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 1992 بأنها : "كيان اقتصادي يزاول التجارة و الإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة، أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة و تخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا [9]".

وانتهت اللجنة الحكومية المكلفة بإعداد مسودة ميثاق السلوك الدولي للشركات متعددة الجنسيات في إطار منظمة الأمم المتحدة لوضع تعريف مفاده أن هذه الشركات هي:" تلك الشركات التي تشتمل على كيانات تعمل في دولتين أو أكثر بصرف النظر عن شكلها القانوني و مجال النشاط الذي تعمل فيه، و أن تعمل هذه الكيانات في ظل نظام لاتخاذ قرار باتخاذ سياسات متجانسة و استراتيجية مشتركة من خلال مركز أو أكثر من مراكز اتخاذ القرار، و أن ترتبط هذه الكيانات فيما بينها عن طريق الملكية أو غيرها من الروابط الأخرى، بحيث يمكن لواحدة أو أكثر ممارسة تأثير فعال على أنشطة الكيانات الأخرى و بصفة خاصة المساهمة في المعرفة و الموارد و المسؤوليات مع الأخرين [10]."

ويعرفها الأستاذ أبو الوفا بأنها : " تلك الشركات التي تملك أو تسيطر على الإنتاج او الخدمات خارج البلد الذي يوجد فيه مقرها ، وسواء كانت مملوكة للأفراد العاديين أو للدول أو كانت ذات طبيعة تعاونية أي سواء كان رأس مالها خاصا أو عاما أو مختلطا [11]."

إلا أننا نميل إلى تأييد تعريف الدكتور شريف محمد غنام للشركات المتعددة الجنسيات بأنها : " مجموعة شركات مستقلة قانونا عن بعضها تسمى الشركات الوليدة و لكنها مرتبطة ببعضها بروابط اقتصادية، و تخضع في ذلك لسيطرة و هيمنة شركة أخرى تسمى الشركة الأم، و تمارس هذه الشركات

نشاطها في مناطق جغرافية متعددة ، وتسعى جميعها إلى تحقيق استراتيجية واحدة تضعها الشركة الأم ."[12]

2.1 . الطبيعة القانونية للشركات المتعددة الجنسيات :

تعد الشركات متعددة الجنسيات من المشاركين المؤثرين في النظام الدولي إلى حد دفع بالبعض إلى القول : إن الشركات تمثل الأن تحديا يواجهه دور الدول في إطار هذا النظام[13]، حيث يثبت الواقع العملي تأثيرها على سياسيات الدول سواء داخليا و حتى دوليا، هذا ما دفعنا لضرورة بحث الطبيعة القانونية للشركات المتعددة الجنسيات و مدى إعتبارها شخصا من أشخاص القانون الدولي العام، حيث أن أشخاص القانون الدولي العام هم الأشخاص اللذين ينشؤون القواعد القانونية و يخاطبون بأحكامها وبذلك تترتب نتيجتان :النتيجة الأولى أن يكون الشخص القانوني الدولي قادر على إنشاء القواعد القانونية الدولية في إطار التعاون و التبادل مع الغير و بالتراضي و الاتفاق، أما النتيجة الثانية فهي أن يكون الشخص القانوني المخاطب بأحكام القانونية الدولية و له أهلية الوجوب و الأداء للتمتع بالحقوق و الوفاء بالالتزامات[14]، و في ذلك ظهر إتجاهان سيتم بيانهما كالأتي :

1.2.1.الاتجاه المنكر للشخصية القانونية الدولية للشركات المتعددة الجنسيات :

وفقا للمذهب الوضعي التقليدي، وبما أن القانون الدولي يقوم على أساس الموافقة العامة للدول لا الافراد، فإن الدول وحدها و دون غيرها تعد من أشخاص القانون الدولي بحيث يطبق القانون الدولي أساسا على الدول على الصعيد الدولي لا على سلوك رعاياها، ومن هذه الناحية لا تكون الشركات متعددة الجنسيات مباشرة من أشخاص القانون الدولي على الإطلاق، فهي تتماثل في وضع الفرد الذي هو موضوع القانون الدولي[15].

وعليه يمكن تحديد مكانة الشركات متعددة الجنسية في القانون الدولي من خلال الاشارة إلى روابطها بدولة ما، ففي قضية شركة برشلونة للجر و الانارة

و الطاقة رأت محكمة العدل الدولية أن الشخصية القانونية للشركة متعددة الجنسية مماثلة لشخصية الأفراد – أي كأحد رعايا الدولة[16]. و بالتالي لا تتمتع هذه الشركات بالشخصية القانونية الدولية .

2.2.1.الإتجاه المؤيد لفكرة الشخصية القانونية الدولية للشركات المتعددة الجنسيات :

يرى فريدمان ولفانغ Wolfgang Friedman أن " الشركات المتعددة الجنسيات رغم أنها لا تزال شخصا من أشخاص القانون الخاص، مثل الأفراد تماما و لكنها تقوم بأشغال عالمية النطاق و معقدة تدفعها إلى القيام بإتصالات عديدة مع مختلف الحكومات، و في حالات كثيرة مع الوكالات المالية و الدولية فتقوم بإبرام العديد من العقود معها، مما دفع البعض إلى منحها الصفة الدولية و عندما يثور خلاف بينها و بين الدولة المضيفة، فهي تفضل اللجوء إلى التحكيم الدولي الذي يقوم على مبادئ القانون العام للفرقاء، و بذلك تتجنب الخضوع إلى القوانين الداخلية للدول التي تعمل فيها، فصاحب الأعمال لم يعد إذن شخصا عاديا كبقية الأشخاص[17]، و يضيف قائلا :" صحيح أنه لا يمكن إعطاء مركز قانوني لشركة خاصة مشابه لمركز الدول و المنظمات الدولية لأنها لا تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، و مع ذلك فأنها تشارك في تطوير القانون الدولي، لذا ينبغي منحها شخصية قانونية محدودة بحيث تخضع إتفاقياتها لقواعد القانون الدولي العام ."

لكن رغم ذلك يمكن القول أن الواقع العملي لم يثبت لهذه الشركات المتعددة الجنسيات الشخصية القانونية الدولية، و ذلك رغم محاولات الدول الرأسمالية الليبيرالية منحها الشخصية القانونية الدولية ضمن المناقشات التي دارت بخصوص وضع مدونات السلوك الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات بما يخدم مصالحها، إلا أن وضع هذه الشركات بالنسبة للقانون الدولي العام مازال لم يتضح، حيث تعتبر كطرف ثانوي في المجتمع الدولي ودمجها في المجتمع الدولي لم يحسم بعد[18]، حتى في ظل إصدار هيئة الأمم المتحدة مدونات

السلوك الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات و تمتع هذه الأخير بحقوق و التزامات، إلا أن قواعد هذه المدونات مازالت تفتقد للطابع الإلزامي.

إن الشركات المتعددة الجنسيات تتعامل في إطار قواعد إتفاقية و ذلك من خلال أنتشارها خارج مقراتها الرئيسية، فهي تبرم إتفاقيات مع الدول هذه الاتفاقيات حتى و لو لم ترقى إلى الإتفاقيات المبرمة بين الدول و المنظمات الدولية، إلا أنها تعمل ضمن قواعد القانون الدولي العام بالتالي يمكن منحها شخصية قانونية دولية في إطار القانون الدولي العام المعاصر، ولكن ليست كشخصية الدولة أو المنظمة الدولية أي أن لها شخصية دولية محدودة، ويمكن القول بالاعتراف لها بالشخصية القانونية الدولية في إطار تطوير قواعد القانون الدولي المعاصر.

2. دور الشركات المتعددة الجنسيات في التنمية و العولمة الإقتصادية :

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات قوة اقتصادية كبرى في العالم، ومن الشائع أن دور هذه الشركات في الدول المضيفة و خاصة الدول النامية هو دفع عجلة التنمية فيها، حتى و إن كان ذلك محقق على المدى القصير غير أنه على المدى الطويل ترتب هذه الشركات أثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، و ذلك ما سنحاول بيانه بدايتا بدور الشركات المتعددة الحنسيات في التنمية، ثم تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد و العولمة الإقتصادية.

1.2. دور الشركات المتعددة الجنسيات في التنمية :

يتعلق دور الشركات المتعددة الجنسيات في التنمية، بتأثير الشركات المتعددة الجنسيات على دولة الأصل ، وكذا تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدولة المضيفة .

1.1.2.تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على دولة الأصل:

1.1.1.1.2.الإيجابيات بالنسبة لدولة الأصل:

- إحكام سيطرتها على أسواق معينة و فتح أسواق جديدة.

- خلق تيارات تبادلية في العلاقات التجارية الدولية، و استخدامها كقوة اقتصادية يمكن أن تأثر على مراكز اتخاذ القرارات في الدول المتواجدة فيها[19].

2.1.1.2.السلبيات بالنسبة لدولة الأصل:

- التأثير على العمالة وفرص التشغيل داخل الدولة.
- التأثير على ميزان المدفوعات لكونها تقوم باستثمارات خارج حدود الدولة [20].

2.1.2.تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدولة المضيفة :

1.2.1.2 .الإيجابيات بالنسبة للدولة المضيفة:

- جلب الاستثمار الأجنبي المباشر متمثلا في الشركات المتعددة الجنسيات بحكم طبيعته إلى الاقتصاد المتلقي موارد لا يمكن تداولها تجاريا في الأسواق إلا بصورة منقوصة، و لسيما التكنولوجيا وطرق الاستفادة منها، الخبرة الإدارية، العمال المهرة، و الوصول إلى شبكات الإنتاج الدولي و النفاذ إلى الأسواق الكبرى و أسماء العلامات التجارية، وهذه الأصول يمكن أن تقوم بدور هام في تحديث الاقتصاد الوطني، وفي الإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي [21].
- بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تقدم مساهمة في النمو بشكل تقليدي عن طريق زيادة معدل الاستثمار، وتوسيع أرصدة رأس المال في الاقتصاد المضيف، و الزيادة الملموسة في ميزان مدفوعاتها، مما يساهم في تنمية البنية التحتية في الدول النامية كالاتصالات و الطرق و المطارات، و تدريب الأيدي العاملة المحلية و في تنمية و تطوير مختلف الصناعات [22].

2.1.2.2 .السلبيات بالنسبة للدولة المضيفة :

- حدوث اختلال في ميزان المدفوعات على المدى الطويل نتيجة للأرباح و الأصول التي تنقلها تلك الشركات إلى الدولة الأم.

- سيطرة تلك الشركات على مصادر الإنتاج و الثروات الأمر الذي يتعارض و مبدأ سيادة الدولة فوق إقليمها ، خصوصا على مواردها الطبيعية بل إن هذه الشركات تملك في بعض الدول السلطة الفعلية، ولا تملك هذه الأخيرة سوى سلطة وهمية.
- لا تقوم هذه الشركات من الناحية الفعلية بنقل التكنولوجيا بل تكتم دائما أسرارها[23].
- و الأخطرمن ذلك تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على التدخل في شؤون الداخلية للدول النامية و المضيفة لها، بهدف الحفاظ على مصالحها و أهدافها التي غالبا ما تتطابق مع مصالح و أهداف الدول الكبرى[24].
- كما أن استراتيجية الربح المرتفع، تشكل سببا جوهريا في تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لقطاع العمل، حيث أنه في جنوب شرق أسيا يشغلن حوالي 3 أرباع الوظائف نساء و يكن عرضة إلى ظروف بائسة للعمل.
- خلق فئات في المجتمع مرتبطة في مصالحها بهذه الاستثمارات و تعمل على توفير الدعم له و تحقيق المصلحة، و هو الأمر الذي يمكن أن يزيد من حدة الصراع الاجتماعي و السياسي في الدول النامية[25].

2.2.دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة الاقتصادية :

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية و الدولية و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه و أبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و المالية و الثقافية و السياسية المبني على إقتصاد السوق، و تقليص دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي و تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات و المؤسسات المالية الدولية، التي أخذت تفرض على الدول النامية سياسات و برامج إعادة الهيكلة و الإصلاح الاقتصادي، و إحداث تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية و صياغة علاقات مجتمعية إنسانية جديدة، كما خلقت

طبيعة ونطاق الموجة الأحدث عهدا للعولمة الإقتصادية عالما أكثر إعتمادا بعضه على بعض من أي وقت مضى[26].

ويمكن إيجاز أثر هذه الشركات على الاقتصاد الدولي بإضعاف سيادة الدولة المتصلة و تقليص دورها الاقتصادي و الإجتماعي، و خلق شريحة إجتماعية طفيلية و إضعاف ميزان المدفوعات وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي و التطوير، و إغرائها بمنحها عائدا أكبر لإستثماراتها لإبعادها عن إرساء قاعدة إنتاجية لها، و بنفس الوقت إستغلال المزايا النسبية للدول المضيفة و لجوء هذه الشركات للتمويل من السوق المحلية في المرحلة اللاحقة و المساهمة بمعدلات منخفضة في العبء الضريبي و زيادة الفساد في المجتمع[27].

ومن هنا تبدو أهمية تأسيس نظام إقتصادي عالمي جديد عن طريق إيجاد تعاون إقليمي بين الدول و إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي، و ضرورة إصلاح نظام التجارة العالمي و تعزيز التعاون الصادق بين دول الجنوب و دول الشمال، و بمراقبة مناسبة على تحرك رؤوس الأموال الخاصة و تشجيع تعاون عالمي في العلوم و نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، و هذا يقودنا إلى الإجراءات الواجب إتخاذها في الإطار العربي لمواجهة الاقتصاد العالمي الجديد عن طريق تعزيز الدور التنموي للدول العربية و إحترام حقوق الانسان و إطلاق الحريات الديموقراطية، و التأكيد على زيادة الانتاج و الانتاجية و تحقيق عدالة التوزيع و إعادة توزيع الثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية، و الحد من نفوذ رأس المال الأجنبي ووضع معايير و ضوابط لحركة رأس المال الأجنبي ووضع معايير و ضوابط لحركة رأس المال المحلي بما يخدم عملية التنمية، و ضرورة تطوير و تعميق التكامل و التعامل الإقتصادي العربي و تفعيل الاتفاقيات العربية في المجال الاقتصادي، و تنسيق و توحيد المواقف العربية في مواجهة المشروعات المطروحة من المنظمات الدولية و لسيما المالية، و من الأهمية بما كان إبراز دور النقابات و هيئات المجتمع المدني في

مواجهة النظام الاقتصادي العالمي الجديد و الشركات المتعددة الجنسيات بضرورة تفعيل مشاركتها الحرة و المستقلة و أهمية إكتسابها مركز تفاوضي قوي[28].

ومهما تباينت الأراء حول الشركات متعددة الجنسيات فإنه يبدو من خلال المرحلة الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية، و وضعية الانسداد الاقتصادي التي تعيشها أغلبية الدول النامية لايمكن تجاوزها و تجاهلها، بل ينبغي التفكير في سياسات و طرق للتعامل و التعايش معها نظرا: أولا لمكانتها و بالتالي تحكمها في هذه العلاقات، و ثانيا سيطرتها على منابع القوة و السلطة التي سلف الحديث عنها في جانبها التكنولوجي و المالي، بما لهذا الجانبان اللذان يشكلان حجر الاساس لأي عملية تصنيعية، الأمر الذي يزيد من حدة العولمة و الوصول إلى توافق بين دول الجنوب التي تسعى إلى إقامة صناعة إقليمية وطنية منسجمة مع سياقها التاريخي الاجتماعي الاقتصادي[29]، و شركات أجنبية تأتي في الغالب من الدول المتقدمة تسعى هي الأخرى إلى نقل بعض أنشطتها الصناعية إلى دول الجنوب التي لا تتوفر فيها المواصفات التقنية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية المطلوبة في بلدانها الأصلية.

الخاتمة:

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أهم الظواهر الاقتصادية و القانونية و السياسية في العالم، و ذلك لأنها تسيطر على التجارة الدولية و تحتكر التكنولوجيا الحديثة لسيطرة على العملية الإنتاجية، كما تبسط هيمنتها الاقتصادية على الدول النامية والمضيفة لهذه الشركات المتعددة الجنسيات في شكل استثمارات أجنبية، وفي ظل تسابق الدول النامية لاستقدام هذه الشركات عن طريق تقديم أحسن العروض و تسهيلات لها، هروبا من ظاهرة المديونية المتفاقمة عندها بإضافة إلى الفوائد المترتبة على هذه الديون، تجعل الشركات المتعددة الجنسيات تنتهز الفرصة لاستنزاف موارد هذه الدول،و من الشائع أن

دور هذه الشركات في الدول المضيفة و خاصة الدول النامية هو دفع عجلة التنمية فيها، و ذلك على المدى القصير غير أنه على المدى الطويل ترتب هذه الشركات أثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، حتى بات يتميز أثر هذه الشركات على الاقتصاد الدولي بإضعاف سيادة الدولة المتصلة و تقليص دورها الاقتصادي و الإجتماعي، مما أدى إلى خلق نظام العولمة الاقتصادية مبني على أساس إقتصاد السوق، تلعب هذه الشركات المتعددة الجنسيات دورا مهما فيه ولكن لفائدتها هي وليس لفائدة الدول المضيفة حيث تبرز فيه هيمنتها الاقتصادية و السياسية على الدولة المضيفة، لذلك نرى أنه على الدول النامية لدى استقبالها لهذه الشركات أن تتخذ التدابير التالية:

- يجب إبرام اتفاقيات مع هذه الشركات لتحقيق أفضل الشروط التعاقدية مع الدولة المضيفة و النامية خاصة.
- عدم التعويل الكامل من الدول المضيفة على هذه الشركات المتعددة الجنسيات و إنما يجب الاعتماد على القدرات المحلية الوطنية في تحقيق التنمية، عن طريق تدعيم الشركات الوطنية و المحلية للمشاركة في عملية التنمية.
- إنشاء هيئات حكومية تقوم بالرقابة على أعمال هذه الشركات المتعددة الجنسيات ورصد نشاطاتها.
- وضع حدود قصوى لنصيب هذه الشركات من رأس المال و كذا الأرباح المحولة للخارج.
- احتفاظ الدولة المضيفة بحقها الكامل بالاكتتاب عند التوسع أو زيادة رأس المال مع اشتراط عدم تجاوز نصيب هذه الشركات نسبة 49 %.
- قيام الدول النامية بإلزام المشروعات المتعددة الجنسيات بتعيين نسبة معينة من المديرين في المستوى الاعلى و الأدنى.
- إعطاء دور فعال للنقابات المهنية و المجتمع المدني في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع إكسابها مركز تفاوضي قوي.

تم بحمد الله

الهوامش :

[1] - مغلي مليكة، الشركات متعددة الجنسيات و تأثيرها على سيادة الدول، مذكرة ماستر ،تخصص إدارة أعمال، كلية الحقوق ،جامعة خميس مليانة، الجزائر،2013،ص .13.

[2] - د دريد محمود علي، الشركة المتعددة الجنسيات. مشورات الحلبي، ط 1، بيروت،2009، ص.41.

[3]- د محمد صبحي الأتربي، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات،دار الثورة للصحافة و النشر، بغداد ،ط 1،سنة 1977، ص. 25.

[4] - مقال الشركات المتعددة الجنسيات،ص 34، متوفر على موقع الانترنات التالي : www,hermet , org\les firmes –multinationales> . *(consulté le05\02\2019).*

[5] - نفس المرجع، ص .35.

[6] - د طلعت حياد لجي الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات المتعددة الجنسيات.دار الحامد، ط1، عمان،2008،ص. 35 .

[7] - بن داودية وهيبة، واقع و أفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال 1995- 2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر،2004، ص .21 .

[8] - د بشار محمد الأسعد، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة. منشورات الحلبي، ط1،بيروت،2006، ص .41.

[9] - د عبد السلام مخلوفي، سفيان عبد العزيز، مداخلة للمشاركة بالملتقى الدولي الثالث، منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير ،يومي 14-15 فيفري، 2012، جامعة بشار، الجزائر، ص- ص.9-8.

[10] - د أحمد عبد العزيز، د جاسم زكريا الطحان، فراس عبد الجليل، بحث الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية ، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 85، 2010، ص 119. .

[11] - د أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام.دار النهضة العربية، ط 4، القاهرة،2006،ص .592.

[12] - د شريف محمد غنام، الإفلاس الدولي لمجموعة الشركات المتعددة الجنسيات. دار الجامعة الجديدة، ط1، الإسكندرية،2006، ص- ص . 9 -10 .

[13] – Eric Engle ,corporate social responsibility ;market –based remedies for international human rights violations ,40 willamette ,L,REV (WINTER. 2004),P.107 .

[14] - د عمر صدوق، محاضرات في القانون الدولي، دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، تزي وزو، الجزائر، 2010، ص- ص .32 -33.
[15] د جوتيار محمد رشيد، المسؤولية الدولية عن إنتهاكات الشركات متعددة الجنسيات لحقوق الانسان. دار المطبوعات الجامعية، ط1، الإسكندرية،2009، ص .44.
[16] - نفس المرجع، ص 45.
[17] - د أحمد سي علي، النظام القانوني للشركات عبر الوطنية المعاصرة و القانون الدولي العام. دار هومة، ط 1، الجزائر، 2009، ص .179.
[18] - مختاري سماح، الشركات متعددة الجنسيات و أثرها في العلاقات الدولية، مذكرة ماستر، تخصص قانون دولي و حقوق الانسان، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص .27.
[19] - د أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص .593 .
[20] - نفس المرجع،ص. 953.
[21] - د بشار محمد الأسعد، مرجع سابق، ص. 44.
[22] - نفس المرجع، ص .45.
[23] - د أحمد أبو الوفا، مرجع سابق ، ص. 953.
[24] - د أحمد عبد العزيز، د جاسم زكريا الطحان، فراس عبد الجليل، مرجع سابق، ص. .130
[25] - الباحثة وهيبة داودية، مرجع سابق، ص .53 .
[26]– David J.Bederman,International Law Frameworks: Concepts and insights (foundation press ,2001),p.49.
[27] - أحمد السيد الكردي ،الشركات المتعددة الجنسيات، 2011،ص20، متوفر على موقع الأنترنات :– *(consulté le 02\03\2019)* . https :\\ kenanonline .com .
[28] - نفس المرجع، ص 21.
[29] - الشركات المتعددة الجنسيات، متوفر على موقع الأنترنات: www.politics-dz.com. *(consulté le09\01\2019).*

قائمة المصادر و المراجع :

أولا - المؤلفات :

- الأتربي ، محمد صبحي، 1977 ، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات. دار الثورة للصحافة و النشر، ط 1،بغداد.
- الحديدي، طلعت حياد لجي، 2008 ، المركز القانوني الدولي للشركات المتعددة الجنسيات. دار الحامد، ط 1، عمان.

- الأسعد، بشار محمد ، 2006، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة. منشورات الحلبي، ط1، بيروت.
- أبو الوفا، أحمد ،2006، الوسيط في القانون الدولي العام.دار النهضة العربية، ط 4، القاهرة.
- سي علي، أحمد ، 2009، النظام القانوني للشركات عبر الوطنية المعاصرة و القانون الدولي العام. دار هومة، ط 1، الجزائر.
- غنام، شريف محمد،2006 ، الإفلاس الدولي لمجموعة الشركات المتعددة الجنسيات. دار الجامعة الجديدة، ط1، الإسكندرية.
- علي، دريد محمود،2009 ، الشركة المتعددة الجنسيات. مشورات الحلبي، ط 1، بيروت.
- الربضي، سلام ، 2009،النفوذ العالمي للشركات عبر الوطنية. دار المنهل اللبناني،ط1، بيروت.
- أبو قحف ،عبد السلام ، 2005 ، أساسيات إدارة الأعمال الدولية. الدار الجامعية، ط1، الاسكندرية.
- صدوق ،عمر، 2010 ، محاضرات في القانون الدولي، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، تزي وزو، الجزائر.
- جوتيار، محمد رشيد، 2009، المسؤولية الدولية عن إنتهاكات الشركات متعددة الجنسيات لحقوق الانسان. دار المطبوعات الجامعية، ط1، الإسكندرية.

ثانيا - الأطروحات :

- مغلي، مليكة،2013، الشركات متعددة الجنسيات و تأثيرها على سيادة الدول، مذكرة ماستر ،تخصص إدارة أعمال، كلية الحقوق ،جامعة خميس مليانة، الجزائر.
- بن داودية ،وهيبة، 2004، واقع و أفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال 1995- 2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر.
- مختاري ،سماح، 2017،الشركات متعددة الجنسيات و أثرها في العلاقات الدولية، مذكرة ماستر، تخصص قانون دولي و حقوق الانسان، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، الجزائر.

ثالثا- المقالات :

- عبد العزيز، أحمد ،2010، د جاسم زكريا الطحان، فراس عبد الجليل، بحث الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية ، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 85.

رابعا - المداخلات:

- مخلوفي ،عبد السلام ، عبد العزيز ،سفيان،يومي 14-15 فيفري، 2012 ، مداخلة للمشاركة بالملتقى الدولي الثالث، منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير ، جامعة بشار، الجزائر.

خامسا- المواقع الانترنات:

- أحمد السيد الكردي،الشركات المتعددة الجنسيات،2011، متوفر على موقع الأنترنات : \\: https kenanonline .com. *(consulté le 02\03\2019)*

- الشركات المتعددة الجنسيات، متوفر على موقع الأنترنات:
www.politics-dz.com. *(consulté le09\01\2019.*

- مقال عن الشركات المتعددة الجنسيات ،متوفر على موقع الأنترنات :
https:\\www.tomohna.net. *(consulté le 03\03\2019).*

- مقال الشركات المتعددة الجنسيات،متوفر على موقع الانترنات التالي :
www,hermet,org\les firmes –multinationales>. *(consulté le05\02\2019).*

سادسا- مراجع باللغة الأجنبية :

-David J.Bederman,International Law Frameworks:Concepts and insights (foundation press ,2001).

- Eric Engle ,corporate social responsibility .market–based remedies for international human rights violations ,40 willamette ,L,REV (WINTER. 2004).